موقف نحاة الأندلس فيما حكم عليه بالشذوذ في مسائل التصريف

أ٠ فاطمة بنت صالح الخلف
أ٠د٠ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. **أما بعد:**

فقد كان لعلماء الأندلس أثرٌ ظاهر في الحركة العلمية، ومن ذلك علم العربية، الذي برز فيه علماء أندلسيون كبار، حتى عدَّ بعض الباحثين نتاجهم العلمي النحوي يمثل مدرسة خاصة، ومهما يكن من أمر، فإن الحركة النحوية في الأندلس كانت محط أنظار الدارسين، احتفاء بعلمائها، واستجلاء لمناهجهم، وتناولاً لمؤلفاتهم عرضًا ونقدًا وتحليلاً.

وكانت الظواهر اللغوية والنحوية من مجالات الدراسة التي يجدر بالدراسين تناولها، ولعل من أبرز الظواهر النحوية المرتبطة بعلماء الأندلس قضية العامل النحوي، وتأثر النحوي بالفقه الظاهري الذي أخذ مكانه هناك.

ومن الظاهر اللغوية التي عني بها الباحثون قديمًا وحديثًا، قضية بناء القاعدة النحوية، وضم ما شذ عنها إليها بطرق مختلفة من التوجيه والتخريج، أو الحكم بالشذوذ إذا تعذر ذلك، وفي هذا البحث نتناول جانبًا من هذا الباب، وهو ما شذ

(*) الأستاذ قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم.

عن القواعد في مسائل التصريف، ونحاول أن نستجلي موقف علماء الأندلس من ذلك الشاذ، ومدى صلته بمن سبقهم من العلماء، ونحول أن نجيب عن عدد من التساؤلات، أهمها:

كيف تناول نحاة مصطلح الشذوذ الصرفي وما موقفهم من الشاذ المسموع عن العرب؟

مامسوغات قبول الشاذ في التصريف عند نحاة الأندلس وما دواعي رفضه؟

هل جاء الشذوذ الصرفي في مرتبة واحدة أم صنفه نحاة الأندلس على مراتب حسب قربه وبعده عن القياس الصرفي.

ماهي السبل التي سلكها نحاة الأندلس في معالجة المظاهر الشاذة في التصريف؟

الكلمات المفتاحية: المظاهر الصرفية/المطرد/الشاذة/نحاة الأندلس/التأويل/التعليل.

توطئة ٠٠

يُعدُّ القياس أحد المبادئ الأساسية لصياغة القاعدة النحوية والصرفية، ويعدُّ استقراء النصوص واستنباط الأحكام أحدَ ركائز صياغة القاعدة العامة للسان العربي؛ لذا كانت الدراسات النحوية والصرفية قائمة في أساسها على حصر المادة العربية من فصحاء العرب عن طريق مشافهتهم، والأخذ منهم.

ومن المعلوم أن المنطوق في لسان العرب ليس معتدًّا به؛ لكونه منطوقًا من فصحاء العرب فحسب، بل لا بد من تحقيق شرط الشيوع والاطّراد للقياس عليه، فنجدهم يقيسون الأحكام المستنبطة على الكثير المطرد في كلام العرب.

وقد كان نحاة البصرة أشدَّ عناية بالتماس اللسان العربي الفصيح الخالي من اللحن غير المخالط للأعاجم، واتخذوه ميدانًا لرصد ما شاع واطّرد من الظواهر اللغوية، وجعلها معيارًا لبناء القاعدة، ثم القياس عليها.

ومعنى ذلك أن القواعد اللغوية مبنية على الشائع المطرد في اللسان العربي، لكنه لا يعني أن ما خالف الظواهر اللغوية المطردة مرفوضٌ، بل نجد النحاة قبلوا ما سُمع عن العرب، وإن كان شاذًا، أو قليلًا، لكنهم لا يقيسون عليه، بل هو موقوف على السماع حيثُ سُمع عن العرب.

وموقف حفظ المسموع المخالف للمطّرد في ظاهرة لغوية ما دون القياس عليه، هو موقف غالب نحاة البصرة؛ لكونها الأولى في الدرس النحوي المستقري للسان العربي، المستنبط قواعده وأحكامه، فنجدهم تشددوا في صياغة هذه القواعد على المطرد الشائع، وما عدا ذلك يُحفظ، ولا يقاس عليهم، كما تكرر ذلك في كتبهم.

أما نحاة الكوفة فنقل عنهم أنهم أكثر مرونة وتساهلًا في الرواية، والقياس الشاذ[1]، ويصرح بعض المحدثين إلى كونهم أكثر توسعًا في القياس ، قال محمد الطنطاوي: "...فكان حتما مقضيا أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك

---

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي،تحقيق الدكتور: محمود فجال،الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٤٢٧ / ٤٣٤.

الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلا، والتزم البصري هذا التشديد أمل من أن يسود اللغة نظام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة...أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعا عن العرب وكفى، والتيسير للناس أن يستعملوا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة"(١).

وممن لا شك فيه أن هذه النظرة فيها من العمومية وعدم الدقة الشيء الكثير، ومن يبحث في مؤلفاتهم وينظر في آراء علمائهم يجد أن لديهم من التشدد ما يضاهي نحاة البصرة في عدم التوسع في القياس وقبول ما شذَّ عن اطراد القاعدة.

ولمَّا كانت البيئية الأندلسية بعيدة العهد عن استقراء اللغة من أفواه العرب الأقحاح، فقد نالت مؤلفات نحاة المشرق عند الأندلسيين حظًا وافرًا من التأليف والشرح، وعنوا بها عناية بالغة، ولا يغيب عن ذهن قارئ أن نحاة الأندلس كان لهم رأي في المظاهر الصرفية الشاذة عن قياس القاعدة المطردة، وتشكل منهجهم في هذه المسائل، حتى أن بعض المحدثين سماها مدرسة أندلسية على شاكلة المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية لها أعلامها ومنهجها ومنهم شوقي ضيف إذ قال في مقدمة كتابه: "وانتقلت أبحث في المدرسة الأندلسية، متتبعا نشاطها النحوي طوال العصور المتعاقبة، ولاحظت استظهار نحاتها منذ القرن الخامس الهجري لآراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، مع الاجتهاد الواسع في الفروع ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليلات والاحتجاجات ، ولا نكاد

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٤٨-١٤٩.

ننتقل من جيل إلى جيل حتى تلقانا مجموعة من الأئمة، وكل إمام منهم يثير من الخواطر والآراء مالم يسبقه إليه سابق من النحاة المجلين"[١]، إلا إننا نجد من أنكر وجود المدراس النحوية كإبراهيم السامرائي في قوله: " وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد، وإن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع وليس بالأصول، وتتصل بالمنهج ورأيهم في السماع والقياس، وبمادة المسموع والمقيس"[٢].

ولا يخفى على مطلَّع أن التأخر الزمني للبيئة الأندلسية جعل نحاتها أمام مادة علمية زاخرة وقواعد مؤصلة من كلام العرب، لذا فإن ما قدموه هو نتاج المدرستين في المشرق، وما كان من إضافة عليهما فلا يعتد به كثرة يستقيم لها منهج أو مذهب أو يصح معه نعتها بالمدرسة الأندلسية، وإنما هي آراء فردية لبعض علمائها ذات قيمة علمية وأثر يدل على أن نحاة الأندلس لم يكونوا متلقين فحسب، بل كان لهم رأي مستقل خاص ساهم في إثراء النحو العربي.

وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على جزء يسير من آرائهم متمثلًا في تناولهم للمظاهر الصرفية الشاذة المخالفة للمطرد، موضحًا تناول نحاة الأندلس لمصطلح الشذوذ وموقفهم من المسموع عن العرب، ومدى قبولهم لهذه المظاهر التي خالفت القاعدة الصرفية المطردة أو رفضهم، ومراتب الشذوذ الصرفي عندهم، وموقفهم منه، وسبل معالجتهم لهذه المظاهر الصرفية الشاذة.

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف دار المعارف، الطبعة السابعة، ٧.

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع، للدكتور إبرهيم السامرائي،دار الفكر، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ١٥٩.

المبحث الأول
مصطلح الشذوذ الصرفي عند نحاة الأندلس
وموقفهم من المسموع عن العرب

أولًا: مصطلح الشذوذ الصرفيّ عند نحاة الأندلس:

لا يخفى على أحد مدى القيمة العلمية للتراث الأندلسي، والمتتبع للمسائل الصرفية الواردة في مؤلفاتهم يجد أنهم حكموا على بعضها بالشذوذ، أما بعضهم الآخر فلم يصرحوا بشذوذ الشاهد عن الحكم الصرفيّ، وإنما بألفاظ أخرى دالة على الشذوذ الصرفيّ، وهذه الألفاظ على النحو الآتي:

أولًا: موقوف على السماع:

يُعدُّ السماع الركن الأول في استنباط القاعدة الصرفية، وما خرج عن هذه القاعدة فهو شاذ موقوف على السماع، بمعنى أن يحفظ عن العرب كما جاءت به دون أن يطرد في قياس قاعدة صرفية، ونجد هذا الاصطلاح في شواهد متعددة، منها قول ابن الفخار(١): "هذا الفصل موقوف على السماع، وذلك قولهم في عبد القيس عبقسي وفي عبد الدار عبدري..." ثم قال(٢): "وقالوا في عبد مناف: منافي، وهو أيضًا شاذ".

وجاء عن ابن عصفور في المقرب(٣): "وقد تلحق ياء النسب الاسم في اللفظ، ولا يكون منسوبًا في المعنى، نحو: كُرْسِيّ، وبُخْتِيٍّ، وذلك موقوف على السماع"

(١) أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، إعداد حمّاد بن محمد حامد الثمالي، إشراف محمد الطناحي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ، ١١٥٨/٣.

(٢) المصدر السابق ١١٧٣/٣

(٣) يُنظر المقرب ومعه مثل المقرب المقرب، لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، ٤٥٠.

وقال بعد ذلك: "وقد يجيء على فَعَّال، نحو عَطَّار، وبَزَّار؛ وذلك موقوف على السماع"(١).

وفي المقاصد الشافية قال الشاطبي: "... وأيضًا فتحرز من أفعل وفعلاء اللذين لا يتقابلان أصلًا في كلام العرب، بل كل واحدٍ منهما في الاستعمال غير مقابل بصاحبه، فمثل هذا لا يُجمع على فُعْل قياسًا... فإن سُمع في مثل هذا فُعْل فموقوف على السماع كقولهم حدائق غُلْب..."(٢).

ويتبين من هذه الشواهد أن ما خالف القاعدة الصرفية، وخرج عن القياس الصرفيّ يُعدُّ شاذًّا، يوقف عنده حيثُ سُمع، فلا يُقاس عليه.

ويرادف الوقف على السماع عدة ألفاظ، تناولها الأندلسيون أثناء المسائل الصرفية، ومن ذلك قولهم: يُحفظ، ولا يُقاس عليه، وأيضًا ليس بمقيس، أو ليس بقياس، أو على غير القياس، وكذلك الخارج عن القياس.

ومن ذلك ما جاء عن ابن عصفور في الممتع قوله(٣): "...ألا ترى أن انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو، وإلا فليس ذلك بقياس، أعني قلب الأخف وهو الياء إلى الأثقل وهو الواو، ولولا ما ورد السماع به لما يُقل".

---

(١) المصدر السابق ٤٥٠.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، = معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ٦١/٧.

(٣) الممتع في التصريف لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٥٤٣/٢-٥٤٥.

وقد حكم على هذا القلب بالشذوذ في موضع آخر، فقال: "...لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واوًا شذوذًا..."(١)، وهذا يؤكد ترادف اللفظين، وتوحيد مقصدهما.

أما ما يحفظ، ولا يقاس عليه فهو أكثر من أن يُحصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر رأي ابن الفخار في مسألة تصغير (قبل وبعد) إذ قال: "وأُجيب بأن التصغير فيهما على خلاف القياس كما قاله أبو القاسم، فهو محفوظ لا يقاس عليه"(٢).

ومما يؤكد أن المحفوظ الذي لا يقاس عليه هو مرادف لحكم الشذوذ ذكر الحكمين معًا في مسألة واحدة، نحو قوله: "وقد سُمع في أميّ، بتركه على حاله بأربع ياءات، وأَموي بفتح أوله، وكلاهما من شاذ النسب، يُحفظ ولا يقاس عليه"(٣).

ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور في المقرب: "فتقول في سنة: سَنوات وسِنون، وتكسيره شاذّ، ويحفظ لا يقاس عليه"(٤)، وقوله أيضًا: "فأما قولهم أورس الشجر فهو وارِس...وأسهب فهو مُسْهَب بفتح ما قبل الآخر في اسم الفاعل، فشاذ لا يقاس عليه"(٥)، فحكم على القول المنقول عن العرب بالشذوذ؛ لخروجه عن قياس اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي.

وقوله في باب القلب والحذف والنقل عن إعلال الواو شذوذًا فقال: "فأما (حيوة) فشاذ، وما عدا ذلك تثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها... ولا تعلّ إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ، ولا يقاس عليه"(٦).

---

(١) المصدر السابق ٢/٥٦٩.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٣/١١١١.
(٣) المصدر السابق ٣/ ١١٥٨.
(٤) المقرب لابن عصفور ٤٨٧
(٥) المصدر السابق ٥١٣.
(٦) المصدر السابق ٥٤٥.

ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه ما ورد عند ابن عصفور أيضا[١]: "وكل اسم لا علامة فيه –أيضًا– للتأنيث، لمذكر كان أو لمؤنث، غير علم إذا لم تكسره العرب، نحو حمامات، وسجلات وسُرادقات وعِيرات فإن كسرته لم يجز جمعه بالألف والتاء ... إلا أن يحفظ شيء من ذلك فلا يقاس عليه"، ويتبين من عدم جواز الحكم إلا ما حُفظ عن العرب دون القياس عليه أنه شاذ عن القاعدة، وخارج عن قياسها.

ومن الألفاظ التي رادفت الشاذّ، وحملت الحكم نفسه قولهم على غير قياس، أو خارج عن القياس، أو ليس بمقيس، ومنه ما ذكره ابن خروف في باب تصغير الثلاثي[٢]: "هذا النسب على غير قياس؛ لأنه من ثلاثة وقياسه ثَلاثيّ بفتح الثاء"، وذكر أيضا: "و(فَعُول) كـ(عدوٍّ) فإن شئت حذفت الياء الأخيرة على غير قياس لاجتماع الياءات"[٣].

وكذلك ما جاء عن أبي جعفر اللبلي قوله: "فَاجَأَنِي هو أحد ما جاء على غير قياس؛ لأن قياس المفاعلة أن تكون بين اثنين: كالمحاكمة، والمضاربة، والمعانقة، ومما شذّ من هذا الباب عافاه الله، وعاليت الرَّحل، وطارقت النَّعل"[٤].

وقال في موضع آخر: "وقوله: (يَدِجها) كان أصله يَوْدجها، فخرج على قياس وعد يعد، ووزن يزن بحذف الواو استثقالًا لها بين ياء وكسرة"[٥].

---

(١) المصدر السابق ٤٤٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف (٦٠٩) ، تحقيق الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٩هـ، ١٠١٥/٢.

(٣) المصدر السابق ١٠٢٠/٢.

(٤) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي النحوي (٦٩١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الملك بن عيضة بن رداد الثبيتي ٢١٩.

(٥) المصدر السابق ٢٩٤.

ومما ليس بقياس ما ذكره الأعلم الشنتمري في جمع (الأشعرون) إذ قال: "جعل كل واحد منهم أشعر، فسماه باسم أبيه ثم جمعه وهذا ليس بقياس"(١).

وفي الإبدال ذكر ابن أبي الربيع أن إبدال التاء من الواو ليس بقياس، وإن كثُر؛ لكونه خارجًا عن سنن العرب في كلامها(٢).

فيتبين من ذلك كله أن الموقوف على السماع هو ألفاظ سُمعت عن العرب، إلا أنها لم تطرد في باب صرفيّ، فيقاس عليها، وقد نبه عليها الأندلسيون في عبارات متعددة، تشير إلى مخالفة القياس والشذوذ عن الباب المطرد دون التفات إلى قلةٍ أو كثرةٍ.

ثانيًا: القليل:

ليس المقصود بالقليل هنا قلة الظاهرة الصرفية في الباب، وإنما القليل في هذا المبحث؛ المرادف للشاذّ، إذ يُحكم على الظاهرة الصرفية بالشذوذ تارة، وبالقلة المراد بها شذوذ هذه الظاهرة تارة أخرى، فالقلة هنا مصطلح مرادف للشذوذ عند نحاة الأندلس، وإن لم تكن الشواهد في هذا المصطلح كثيرة كسابقه، إلا أن تعددها يبين ترادف اللفظين وقيام أحدهما مقام الآخر.

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان،منشورات معهد المخطوطات العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٩١٣/٢-٩١٤، وهذا الرأي سبق إليه أبو سعيد السيرافي يُنظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ت(٣٦٨)، تدقيق أحمد حسن مدهلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م. ١٥٩/٤.

(٢) يُنظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (٦٨٨)، تحقيق ودراسة الدكتور: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ٩٢٧.

وهذا القليل يأتي على مستويات، فمنه القليل، ومنه القليل النادر، ومنه القليل الذي لا يعتدّ به، وذكر الشاطبي عن ابن مالك التوسع في استخدام مصطلح القليل على الشاذ اتساعًا واتكالًا على فهم المتلقي(١).

ولعلّه أكثر الأندلسيين جمعًا بين المترادفين في المسائل الصرفية الشاذة، إذ نجده لا يعتد به، ولا يلتفت إليه، وهذا مما يُبين شذوذ الحكم الصرفي في المسألة، ومنه قوله: "...فكذلك استغنوا هنا عن (فاعل) بغيره، ومثال ذلك شاخ يشيخ، فهو شيخ، ولم يقولوا شائخ...وطاب يطيب فهو طيِّب، ولا يُقال طائب، وعفَّ يعفُّ فهو عفيف، ولا يُقال عافٌ. فلو استعمل ما هو قياس وما هو سماع فليس موضع استغناء، كقولك: مال يميل فهو مائل، فهو مائل وأميل، وما أشبه ذلك وكل هذا قليل فلم يعتبره"(٢).

وذكر في مسألة جمع (فَعْلة) على (فُعَل) بأنه شاذ مخالف للقياس، وهذا ما خالف به ابن مالك رأيَ الفراء الذي يرى قياس ذلك إذا كان واويّ العين، نحو: جَوْبة وجُوَب، وحَوْبة وحُوَب، وأردف هذا الخلاف بقوله: "والسماع هذا الشاهد في هذه المسائل، وقد علمت أن مثل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس"(٣).

فالقليل هنا مرادف للشاذ الذي ذكره في أول المسألة، وهو ما لا يُقاس عليه، ولا يعتدّ به، لذلك نجده جمع بين اللفظين في مسألة، مبينًا لنا هذا الترادف، إذ قال في النسب: "والعرب لا تبني المفردات من الجمل إلا شذوذًا، نحو ما جاء في النسب من قولهم: عبشمي، وعبقسي، ونحو ذلك فهو من القلة بحيث لا يلتفت إليه، ولا يبنى عليه"(٤).

---

(١) يُنظر المقاصد الشافية للشاطبي ١/٢٠٠.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٣٨٠.

(٣) المصدر السابق ٧/ ٧٣.

(٤) المصدر السابق ٧/ ٣٢٢.

ولا يخفى على متأمل هذا الشاهد، أن ما خُولف به قول العرب يُعدُّ شذوذًا، وإن جاء منه النزر القليل، فالقليل المذكور محمول على الشذوذ، ولا حجة للقياس عليه.

ويدخل في حكم القليلِ النادرُ غير المعتبر، وهذا يُعدّ أقلَّ مرتبة من القليل، وهذا ورد في مسائل محدودة جدًا عند نحاة الأندلس، وحكمه حكم الشاذّ، فلا يُقاس عليه، ولا يعتدّ به، ومن ذلك قول الأعلم الشنتمري عن باب ما يُحقَّر على غير بناء مكبَّره والمستعمل في الكلام: "هذا باب من نوادر التصغير وشواذه..."(١). وقول الشاطبي: "... فلا ينقض هذا التعريف ما جاء من نحو: فُريس، وقُويس، وعُريب. والفرس والقس والعرب مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يعتد به"(٢).

وفي موضع آخر ذكر أن التاء التي تلحق بعض الأبنية للتفريق بين المذكر والمؤنث إنما هي على سبيل الشذوذ والندرة، فيحفظ، ولا يُقاس عليه(٣).

والمتأمل في المسائل الصرفية عند نحاة الأندلس يجد إشارتهم إلى النادر الخارج عن القياس ندرةً لا يُقاس عليها، ما يجعله في حيّز النادر الشاذ أكثر من القليل النادر، ويوجد بون شاسع بين المظهرين، ولستُ في صدد ذكر شواهد حول هذا؛ لكون النحاة لم يسموه بحسبانه مصطلحًا، بل بيّنوه بعبارات متفرقة نحو: (لا يحفظ غيره) ، (لم يأت غيره)، وغير ذلك، وهذا أفردت له جانب دراسة مستقل بعنوان: (الشذوذ الصرفي بين القلة والكثرة)، وسأبين ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

---

(٤) النكت للأعلم الشنتمري ٩٤٧/٢،وهذا الرأي سبق إليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، يُنظر ٢٢٤/٤.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٣٥٥/٦.

(٣) يُنظر المصدر السابق ٦/ ٣٦٤.

ثانيًا: الشذوذ الصرفي المسموع عن العرب:

قد مرَّ اعتناء نحاة العربية أجمع بالمسموع عن العرب بكونه أصلًا في تقعيد قواعد العربية، ولكن هذا لا يعني أن ما خالف هذه القواعد الضابطة التي وضعها النحاة يعني منافاته للفصيح عن العرب، بمعنى ليس كل ما حُكم عليه بالشذوذ في بنية أو وزن أو خروج عن الأصل يتنافى مع الفصحى، فحكم الشذوذ يعني خروجه عن القاعدة الصرفية التي وُضعت لضبط الباب، ولم يكثر كثرة، توجب القياس عليه، وهذا لا يقدح في فصاحة الشاذّ المسموع، وإن خالف القياس.

وقد عُني نحاة الأندلس بالشاذ المنقول عن العرب، فأوردوه في مسائلهم، موضحين لِلُّغات الشاذة في بعض الأحكام الصرفية، وبيّنوا أن الحكم بالشذوذ الصرفي يأتي بعد القياس الصرفيّ، ولا يخرج من منظومة العربية؛ لكونه مسموعًا عن العرب أنفسهم، وذلك نحو قول ابن القوطية: "ولهذه الأفعال مصادر تُدرك بالقياس على ما أصَّلته فيه العلماء مما قالته العرب على أصله أو أشذته"(١)، فهذا يعني أن ما حُكم عليه بالشذوذ هو مسموع عن العرب، ومعتبر في صياغة القاعدة الصرفية، فكلام العرب مقدم وإن خالف القياس، نحو: "وما كان على يفْعُل فالاسم والمصدر منه مفتوحان... وكان القياس أن يأتي الاسم على هيئة المستقبل، فتقول في الاسم هذا مدْخُل بضم الخاء، ولكن ليس في كلام العرب اسم على وزن مَفْعُل إلا أن تدخله الهاء مثل: مقبُرة ومَكرُمة، حملوه محمل يفعَل إذا لم يكن في الكلام مفْعُل..."(٢)، وأيضًا معتبر في توجيه ما خالف القياس نحو: "... قال غيره والقياس (ثورة)؛ لأن الواو إذا انفتحت، وانكسر ما قبلها لم يلزم قبلها ياء، وفي قولهم ثيرة وجهان: أحدهما: أن العرب قد جمعوا ثورًا على ثيرة وهي

(١) كتاب الأفعال لمحمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ)،تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، ٣

(٢) المصدر السابق ٤.

فعلة، كما قالوا: فتية وصبية، فلما أُسكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياء فلما قلبت في ثيرة قلبت في ثير كما قالوا: ديمة وديم..."[١] .

ونحو: "واختلف الناس في القياس: فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يُقال أكّال، ولا مئكال، وإنما يُقال أكول؛ لأنه المسموع عن العرب، وتقول قتّال؛ لأنه سُمع أيضًا، ولا تقول مقتال؛ لأنه لم يُسمع..."[٢].

وقول ابن الفخّار في النسبة إلى الجزيرة بجِزري: "... وقول الناس جزري بكسر أوله من لحن العامة، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه ما تقدم في النسب إلى البصرة بصري بكسر أوله، ولكن هذه الأشياء الخارجة عن القياس موقوفة على السماع"[٣].

والمتأمل في كتب النحاة عامة ونحاة الأندلس خاصة يجد إشارتهم إلى ما شذّ عن العرب، وقد يبنون أحكامهم تبعًا لما جاء عن العرب، نحو رد الأعلم الشنتمري لرأي ابن كيسان[٤] في جمع سنة على سنات قياسًا على بنات، وسنون قياسًا على بنون بقوله: "وهذا باطل؛ لأن جمعهم أبناء على بنين وابنة على بنات من الشاذ، ولا يقاس على شاذ...والعرب قد جمعت ابن في جمع السلامة على بنين، وفي التكسير على أبناء، فلا يتجاوز هذا"[٥].

(١) النكت للأعلم الشنتمري ١٠٠٤/٢.
(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٤.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن الفخّار ١١٣٤/٣.
(٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي،أحد المشهورين بالعلم، أخذ عن المبرد وثعلب، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ١٧٨.
(٥) النكت للأعلم الشنتمري ٢/ ٩١١، وهذا الرأي سبق إليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، يُنظر: ١٥٤/٤.

ورد ابن الطراوة على الفارسي في باب الإضافة إلى ما يُحذف منه حرف من بنات الثلاثة من موضع اللام قوله (غدِي و غَدَوي) بأنه لا يجوز، ولم تقله العرب البتة[١].

وقد ينسب الشذوذ الصرفي إلى العرب مجازًا؛ لأن العرب لم تَسْتَقرِ اللغة، وتقعد القواعد، وإنما هي إشارة مهمة؛ لكون هذا الشذوذ الصرفي فصيحًا واردًا عن العرب، ومن ذلك شواهد كثيرة، أوردها ابن عصفور نحو: "وقد شذت العرب في ألفاظ فأمالتها، وبابها ألا تمال"[٢]، ومثله كذلك: "وقد شذت العرب في أربعة أسماء، فحذفت الألف والهمزة، وحينئذ ألحقت العلامتين، وهي خنفساء، وباقلاء، وعاشوراء، وقرفصاء..."[٣]. وقوله في التصغير: "وقد شذت العرب في ألفاظ فلم تصغرها على قياس مكبرها المستعمل في الكلام..."[٤] .

ومع أن الشذوذ الصرفي وارد في المسموع عن العرب إلا أننا لا نجد نسبة إلى قبائل بعينها إلا النزر القليل، فاهتمام نحاة الأندلس منصبٌّ على بيان اللغات الواردة في الشاهد الصرفيّ، وموضع الشذوذ فيه دون ذكر للقبائل التي ورد عنها؛ وأُرجِّح أن السبب في ذلك أن الأندلس لم تكن من الأمصار التي استقرأت اللغة من اللسان العربي في شبه الجزيرة العربية: كالبصرة والكوفة، فلم يخالط نحاتها الأعراب أو يأخذوا عنهم، ومؤلفاتهم انصبَّت على شرح ما قدمه الأوائل من نحاة

(١) الإفصاح في الرد على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي،لأبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، المعروف بابن الطرواة (٥٢٨هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ،١١٤.

(٢) المقرب لابن عصفور ٤٠١.

(٣) المصدر السابق ٤٤١.

(٤) المصدر السابق ٤٨٥.

البصرة والكوفة من مؤلفات، بمعنى أن المدة الزمنية للتأليف النحوي الأندلسي كان في مرحلة استوت اللغة على سوقها واتضحت معالمها، وسُنت قواعدها، فلم يكن المجال متاحًا للنسبة إلى القبائل العربية وبيان درجة الفصاحة فيها.

وعدم نسبة الشذوذ الصرفي إلى القبائل العربية التي قالت به لا ينافي اعتباره في مناقشة المسألة الصرفيّة؛ لذا يشيرون إلى اختلاف اللغات صرفيًّا ببعض العبارات نحو (على لغة)، أو (في لغة)، والحكم على بعض اللغات بالشذوذ الصرفي، ومن ذلك القول بالقلب في (سيد): "...أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو: أسيود في لغة من أظهر حملًا على التكسير..."(١).

وفي اتصال الضمير بالصفة المشبهة قال الشلوبين: "... وإن خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع سلامة، في الأجود الأفصح، نحو مررت برجل حسن أبوه، وبرجلين حسن أبوهما، وبرجال حسن آباؤهم، ولا تقل: حسنين آباؤهم، إلا في لغة ضعيفة"(٢).

و نحو قول ابن الفخار: "واللغة الثالثة: إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل، فيستوي في ذلك ذوات الواو وذوات الياء كقولك: قُول الحق، وبُوع المتاع، ولم تجئ هذه اللغة في القرآن العزيز؛ لشذوذها وقلة المستعملين لها..."(٣)، وفي حذف الواو من (يوجدن) قال ابن عصفور: "الأصل يَوْجُدن، وقيل لغة شاذة"(٤).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ١٢١٢/٣.
(٢) التوطئة لعمر بن محمر بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)،دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع ،٢٦٦.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٤٣٣/٢.
(٤) المقرب لابن عصفور ٥٤٣.

وهذه الشواهد الصرفية قليلة جدًا، وأقل منها ما نُسب إلى القبائل العربية، وهي في بضعة شواهد نحو: "... وعير وعِيَرَات؛ لأن العير مؤنثة، قال الله ﷻ ﴿وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾[١]، وكان حقها أن يُقال: عَيرات لاستثقال الحركة على الياء، كما يُقال: (تنْبَات)، ولكنهم قالوا: (عَيَرات): فحرّكوا على مثل لغة هذيل في تحريك الثاني..."[٢]

وأيضا "... وإن لم تصل إليه حركة لم يجز الإدغام، نحو رَدَدتُ، ورددتَ، إلا أُناسًا من بكر بن وائل، فإنهم يدغمون، فيقولون: ردَّتُ، وردَّتَ، وقد شذّت العرب في أحست، وظلتُ ومستُ، فحذفوا منها أحد المثلين تخفيفًا"[٣].

وقد ذكر ابن خروف أن الهمزة إذا كانت زائدة للتأنيث قلبت واوًا، وقد تُقلب ياءً شذوذًا[٤]، ونسب ابن عصفور هذه اللغة لبعض بني فزارة، وحكم بجوازها[٥].

فهذه الشواهد الصرفية اليسيرة لبعض ما نقله نحاة الأندلس من شذوذ لغات بعض العرب، ونقلوا كذلك ما حُكم عليه بالشذوذ في اللغات من النحاة قبلهم، سيتبين ذلك في موضعه إن شاء الله، مما يدل على حرصهم على بيان الشذوذ الصرفيّ، وعنايتهم بالشواهد الشاذّة في مناقشة المسائل الصرفية عناية لا تقل عن المسائل النحوية، وقلّتها في الأبواب الصرفية معزوة؛ لقلة موضوعات هذه الأبواب.

**

(١) يوسف:٨٢.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري ٢/ ١٠١٠، وهذا الرأي سبق إليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، يُنظر: ٣٣٢/٤.

(٣) المقرب لابن عصفور ٥٢٤.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٧٨/١.

(٥) المقرب لابن عصفور ٤٤١.

المبحث الثاني

مستويات الشذوذ الصرفي بين القبول والرفض

بعد الحديث عن الشذوذ الصرفي المنقول عن العرب، ومدى عناية نحاة الأندلس بالتطرق له، فإن هذا الشذوذ يقع بين طرفي القبول والرفض عندهم، فليس كله على درجة واحدة من القبول، ولذا فإن هذا المبحث يتتبع المسائل الصرفية التي حكم عليها بالشذوذ، ويستنبط مسوغات قبول الشذوذ الصرفي، ومسوغات رفضه، وإن كان عمدة ذلك السماع عن العرب، ثم مخالفة القياس الصرفي، إلا أن هناك دواعي أخرى فرعية، ستدرس من خلال جانبين:

الأول: مسوغات قبول الشاذ في التصريف:

يسوِّغ نحاة الأندلس قبولهم للشذوذ الصرفي بناءً على مجموعة من المسوِّغات التي تُسُمِّح من خلالها ارتكاب الشذوذ الصرفيّ، ومخالفة القياس فيه، وهذه المسوغات كالآتي:

السماع: يُعدُّ السماع الركيزة الأولى في قبول الشذوذ الصرفي، وحجة في قبوله صرفيًا، ومن ذلك قول ابن عصفور في قلب الياء إلى الواو: "... ولولا ما ورد السماع به لم يقل"(١).

وقوله: "إلا لفظتين شذّتا فسُمع فيهما فتح العين وإبقاؤها ساكنة، وهما لجَبْة، ورَبْعة"(٢)،

الحمل على النظير: وهذا من أكثر المسوغات التي يلجأ إليها نحاة الأندلس في قبول الشذوذ الصرفيّ، وله عدة شواهد صرفية منها ما ذكره الأعلم الشنتمري

(١) الممتع لابن عصفور ٥٤٣/٢.

(٢) المقرب لابن عصفور ٤٤٨.

في جمع (زَنْد) على (أزناد) في قوله: "... وهو جمع شاذ؛ لأن باب (فَعْل) حكمه أن يُكسّر في القليل على (أَفْعُل) إلا أنه قد يشذ في أحرف يسيرة فيكسر على (أفعال) تشبيها بـ(فَعَل) المفتوح العين؛ لأنه ثلاثي مثله..."(١).

وأيضًا قوله: "الشاهد في جمع رُكْن على أَركن، كما جمع زَمَن على أَزْمُن، تشبيها لهما بـ (فَعْل)؛ لأنها مشتركة في عدد الحروف فيخرج بعضها إلى بعض على طريق الشذوذ وعند الضرورة في الشعر..."(٢).

وقد حكم النحاة على أن الأصل في النسب إلى الممدود الذي همزته أصلية إبقاؤها، وقلبها واوًا على وجه الشذوذ، وقد ذكر أبو علي الشلوبين أن تثنيته الممدود بقلبه واوًا شذوذا محمول على الشذوذ الواقع في النسب(٣)، وقال ابن أبي الربيع عن هذا القياس: إنه لا يُقاس عليه، ولا يحفظ إلا بالنظير المسموع(٤).

وفي جمع (مصيبة) على (مصائب) بخلاف القياس توجيهان، ذكرهما ابن عصفور في قوله: "... فإما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّل شذوذًا، فتكون مثل (أقائيم) في جمع (أقوام) وهو مذهب الزجاج، وأما أن يكونوا غلطوا فشبهوا ياء (مصيبة)، وإن كانت عينًا بالياء الزائدة في نحو (صحيفة)... والأول أقيس عندي؛ لأنه قد ثبت له نظير، وهو (أقائيم)"(٥).

---

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، حققه وعلّق عليه الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، تنسيق وفهرسة مصطفى قرمد، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م ، ٥٣١.

(٢) المصدر السابق ٥٣٥.

(٣) يُنظر شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،١٤١٤هـ– ١٩٩٤م، ١/ ٥٥٤.

(٤) يُنظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٤٨.

(٥) الممتع لابن عصفور ٣٤٠.

فقبول الوجه الشاذ في جمع (مصيبة) محمول على النظير.

* **العدول عن الأثقل إلى ما هو أخف منه:** ويُعدُّ الخروج من القياس؛ لثقل الحرف أو الحركة مسوغًا يُقبل من خلاله الشذوذ الصرفيّ، فأما الثقل في الحرف فنحو: "وقوله (يَدِجُها) كان أصلها (يَوْدجها) فخرج على قياس وَعَدَ يَعِد، ووَزَنَ يَزِن، بحذف الواو استثقالًا لها بين ياء وكسرة"(١).

ومثله: "... وإنما كان الشاذ من (فعِل يفعِل) فيما فاؤه واو أكثر من الشاذ منه في الصحيح؛ لأنه شذوذ يؤدي إلى تخفيف اللفظ بالحذف"(٢).

وفي إدغام المتقاربين نحو:"... ولأجل تعذر الادغام شذّ بعضهم، فحذف التاء من (يَسْتَطيع) لمّا استثقل اجتماع المتقاربين، فقال: (يَسْطِيع)"(٣).

ولعل هذا الجانب يظهر عند نحاة الأندلس كما ظهر عند النحاة من قبلهم، فقد اعتمد النحاة الأوائل على تفسير الظواهر الشاذة بالعدول عن الأثقل لما هو أخف منه، ومن ذلك تفسير سيبويه لكلام الخليل بن أحمد في قوله: "سألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرَّوا فإنهم أرادوا معنى (مِن) ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفًا على اللسان وصارت على عوضا منها"(٤).

ولم يكن سيبويه–رحمه الله– ينقل هذه العلة عن الخليل فحسب، بل كان يأخذ بها في بعض المسائل ومن ذلك قوله: "ولا أراهم قالوا "طائيٌّ" إلا فرارًا من "طيئيٌّ"

(١) تحفة المجد الصريح لأبي جعفر اللبلي ٢٩٤.
(٢) الممتع لابن عصفور ٤٣٥/٢.
(٣) المصدر السابق ٧١٥/٢.
(٤) الكتاب لسيبويه ١٦٠/٢.

وكان القياس "طيئيٌّ" وتقديرها "طييٌّ"ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في "زبينة" "زباني" "(١).

ومعنى كلامه هذا أن العرب ارتكبت هذا الشذوذ في اللفظ؛لأن الألف أخف على اللسان من الياء،والأخذ بالأخف له أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه وغيره من النحاة الذين جاؤوا من بعده، ومن ذلك قول الأخفش عن قول الله تعالى: ﴿ فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴾(٢) : فإنها إنما كسر أولها؛ لأنه يقول (ظَلِلْتُ) فلما ذهب أحد الحرفين استثقالًا،حُولت حركته على الظاء...وهذا الحذف ليس بمطرد"(٣).

وقد أكثر ابن جني في تعليل الظواهر الشاذة بالعدول عنها إلى الأخف ومن ذلك قوله: "وكل اسم مؤنث هو على ثلاثة أحرف تصغيره بالهاء نحو: قِدْر و قُدَيْرَة، و دار و دويرة إلا أحرفًا شذت وهي: قوس وذود وحرب وعرس؛ لأنها كثرت في كلامهم فاستخفوا بطرح الهاء من التصغير"(٤).

ورد ابن السراج قول سيبويه في حذف الياء من "استحييت" بأن الحذف ليس للالتقاء الساكنين بقوله :"والذي عندي في ذلك أنها حذفت استثقالا لما دخلت عليها الزوائد السين والتاء" (٥).

---

(١) المصدر السابق ٣/٣٧١.

(٢) سورة الواقعة ٦٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش،لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة،الطبعة الأولى، ١٤١١هـ–١٩٩٠م ، ١/٢٥٥.

(٤) المذكر والمؤنث لابي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق الدكتور: طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي– جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م ، ٩٨.

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ٣/٢٥٠.

فمما سبق من الأمثلة عند نحاة الأندلس وممن سبقهم من النحاة يبين أن التعليل بالخفة أمر تحمل عليه الصيغ الشاذة غالبًا، وذلك أمر مستدرك من كلام العرب في نزعتهم إلى الخفة على اللسان، ولعل هذه العلة تلتقي مع على أخرى هي كثرة الاستعمال فكأن إحداهما تؤدي إلى ارتكاب الأخرى.

* **الحمل على الشذوذ:** وذلك أن يقع في اللفظ شذوذ بخروجه عن الباب، ومخالفة القياس، فيحتمل وقوعه في شذوذ آخر، ومن ذلك نحو: "... وقالوا رجل ودود ورجال ودداء. اعلم أن في هذا مخالفة القياس من وجهين: أحدهما: أن (فَعُولًا) لا يجمع على (فعلاء) وإنما يُجمع عليه فعيل ككريم وكرماء، والثاني: أن (فَعِيلًا) من المضاعف لا يجمع على (فُعَلاء) لا يقولون شديد وشدداء، وإنما قالوا ودداء؛ لأنه لمّا خرج عن بابه فشذ في وزن الجمع، احتملوا شذوذه أيضًا في التضعيف، وشبهوه مع ذلك بخُششاء"(١).

ومن المعلوم أن الحرف الرابع من المؤنث بغير علامة يقوم مقامها، وعند التصغير لا يجمع بينهما، إلا أن هناك ألفاظًا، شذت بخروجها عن نظائرها في هذا الباب وهي (قدام) و(وراء) و(أمام)، فشذت في التصغير أيضًا؛ تنبيهًا للشذوذ السابق، فصُغِّرت على نحو (قديمة) و(ورئية) و(أميمة) بالجمع بين العلامة وما يقوم مقامها شذوذًا(٢).

خوف اللبس: قد يرتكب الشذوذ؛ لخوف من التباس بعض الصيغ ببعضها، ومن ذلك قلب الواو ياء في التصغير دون مسبب: كالكسرة، قال ابن الفخار: "... وقد يلزم البدل شذوذًا، وذلك نحو: (عِيد)، تقول فيه (عُييد)، كما قالوا في تكسيره

(١) النكت للأعلم الشنتمري ١٠٣١/٢، وهذا الرأي سبق إليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، يُنظر ٣٨٢/٤.

(٢) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ١١٠٩/٣.

(أَعْياد)، وكان القياس (عُوَيد) و (أَعْواد)؛ لأنه من عاد يعود، ولكن العرب ألزمته البدل، لقصد التفرقة بينه وبين تصغيير (عُود) وتكسيره، وهو توجيه السماع"(١).

وأيضا في النسبة إلى (البحرين) بحراني، إذا سُمي به على خلاف القياس؛ مخافة الالتباس بينه وبين النسبة إلى البحر، فأبقوا علامة التثنية دون حذف شذوذًا(٢).

وقال ابن عصفور: "... وقسم يدخل فيه التأنيث؛ فرقًا بين المفرد والجمع...وأجاز أهل الكوفة أن تكون ألفاظ الجموع من هذا المفرد المذكر، فيقولون (بقر) للواحد المذكر، وحكوا من كلام العرب: (رأيت عقربًا على عقربة)، و (رأيت حمامًا على حمامة)، إلا في (حيَّة) للمذكر والمؤنث. وسبب ذلك أنهم لم يجمعوه بحذف التاء؛ لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا، وهذا شذوذ لا يقاس عليه؛لأنه لم يكثر، بل المذكر من هذا، والمؤنث بالتاء نحو: (حمامة) و (عقربة)، ولم يكن بغير التاء لئلا يلتبس بالجمع"(٣).

وذكر ابن عصفور أيضًا أن القلب يقع على غير قياس؛ للتفرقة بين الاسم والصفة، فإذا أمن اللبس زال مسبب القلب نحو: "وأما (فِعلَى) فينبغي أن يبقى على الأصل ولا يُغيّر من الياء كان أو من الواو؛ لأن التغيير في (فَعلَى) و (فُعلَى) على غير قياس...وأيضًا فإن التغيير إنما وقع في هذا الباب فرقا بين

(١) المصدر السابق٣/١٠٨١.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري ٢/٨٨٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، ٢/٥١٥.

الاسم والصفة، و (فِعلى) لا يكون صفة فلا ينبغي أن يغيّر؛لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين"(١).

وهذه الأمثلة تجعلنا بين أصلين مهمين في القواعد التي نصَّ عليها النحاة الأوائل وهما أن خوف اللبس يجوِّز مخالفة القاعدة، وأن أمن اللبس قد يغتفر فيه مخالفة القياس، قال ابن جني: "وذلك أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفا: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنهما يقلبان ألفًا"(٢).

وعقد المبرد بابًا في المقتضب سماه: "هذا باب ما يحذف استخفافًا لأن اللبس فيه مأمون"(٣)،وقد فسر الفارسي ارتكاب العرب الشذوذ في النسب إلى "عبد مناف" بقولهم "منافي" بإزالة اللبس في قوله: "لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحدًا إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضًا في معدي كرب جعله اسمًا واحدًا مؤلفًا من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي لقيل: كربي"(٤).

ومما مضى يتبين أن وضوح المعنى في ذهن المتلقي وإزالة اللبس كان مهمًا عند النحاة الأوائل حتى وإن أدى ذلك لارتكاب الشذوذ الصرفي في بعض الصيغ، كذلك خوف التباس الصيغ ببعضها كان من المسوغات المعتبرة في حمل الظواهر

(١) الممتع لابن عصفور ٥٤٦/٢.
(٢) الخصائص لابن جني ١٤٧.
(٣) المقتضب للمبرد ٢٤٨/١.
(٤) التعليقة على كتاب سبويه، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٢١٨/٣.

الشاذة عن القياس الصرفي، كما أن هذين المفهومين كانا واضحين عند نحاة الأندلس ، ولذا نرى موافقتهم في تفسير الشذوذ الصرفي للنحاة من قبلهم بأمن اللبس أو خوف اللبس.

الثاني: دواعي رفض الشاذ في التصريف:

* **انتفاء السماع:** وهذا من أكثر المسوغات في رفض كثير من الشذوذ، أو ردّ بعضٍ من الآراء النحوية، فأما رفض الشذوذ فنحو ما قال ابن عصفور: "... فأما أن يكون العين ياء، واللام واوًا نحو (حيوت) فلا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل، فأما (الحيوان) و(حيوة) فشاذان، والأصل فيهما (حييان) و(حيَّة) فأبدلوا من إحدى الياءين واوًا"(١).

وفي موضع آخر ذكر أن (فعيلا) لا يحفظ مما عينه ياء، ولامه حرف صحة؛ لأنه ليس في كلام العرب، ولا ينبغي أن يحمل على شيء ليس محفوظًا في كلام العرب(٢).

وخالف الشاطبي مذهب الكوفيين في جواز جمع الاسم المذكر المنتهي بتاء التأنيث جمع مذكر سالم كطلحة وحمزة؛ لأن السماع بذلك معدوم، وإن سُمع شيء فمن النادر غير المعتبر(٣).

وفي توجيهه لقول العرب (عقلته بثنايين) قال: "وكأن قولهم (عقلته بثنايين) من هذا، ولكن وجه هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بنوا (سقاية) على التاء، وذلك؛ لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضًا من الشذوذات"(٤).

---

(١) المصدر السابق ٥٦٩/٢.

(٢) يُنظر المصدر السابق ٥٠١.

(٣) يُنظر المقاصد الشافية للشاطبي ١٧٧/١.

(٤) المصدر السابق ٤٥٠/٦

* **عدم الاطراد:** من المعلوم أن الشيوع والاطراد أساس القياس في التقعيد الصرفيّ، وليس المقصود في هذا الموضع الاطراد الموجب للقياس، وإنما المقصود الشذوذ الصرفي النادر الذي لم يرد منه سوى لفظ أو لفظين، مما جعل نحاة الأندلس لا يقفون عنده؛ لشذوذه وندرته، وسيُبين في موضع لاحق درجات الشذوذ الصرفي عندهم، دون الاستطراد بالشواهد هنا.

ومن الشذوذ الصرفي غير المطرد رد ابن عصفور رأي من قال بالنقل والقلب في (مضيفة): "... لأن الأصل (مضْيُفة)؛ لأنه من (ضَافَ يُضيف) ثم نقلت الضمة إلى الساكن قبلها، فصار (مضُيْفة) فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة، ثم قلبت الياء واوًا فشاذّ، لا يعرج عليه، بل ينبغي أن يعول على باب (مَبِيع) و (مَكِيل) لأنه مطرد"، فدلّ عدم الاطراد على الانصراف عن الأخذ بالشذوذ الصرفيّ، أو الحمل عليه، ومنه أيضًا قول الشاطبي: "وأما ما ذكر من الرد في التصغير فمعناه أن ترجع التاء المقدرة في تصغير ذلك الاسم الذي تلحقه العلامة، ومن ذلك قولهم في (عين) عُيينة، وفي يد (يُديَّة)، وفي أذن (أُذينة) وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثر، والأكثر كافٍ، فلا ينقض هذا التعريف ما جاء نحو: فُريس، وقُويس، وعُريب. والفرس والقوس والعرب مؤنثات، فإن هذا قليل نادر، فلا يعتد به"[(١)].

* **قلة الاستعمال:** لا ريب أن الشذوذ الصرفيّ أقلّ استعمالا من غيره مما جاء على قياس القاعدة الصرفية، ولا نجد أن نحاة الأندلس يصرحون برفض الشذوذ الصرفيّ؛ لقلة المتكلمين به، ولكن يقرنون بين الشذوذ الصرفي وقلة الاستعمال، مما ينبه على أنهم لا يميلون إلى الأخذ به، وقد مرَّ في موضع سابق حملهم الشذوذ الصرفي على بعض لغات العرب، وعدم اهتمامهم بكثرة المتكلمين به أو

(١) المصدر السابق ٣٥٥/٦.

قلتهم، أو نسبتهم الشذوذ الصرفي للقبائل، ومن شواهد اقتران الشذوذ الصرفي بقلة الاستعمال ما ذكره ابن الفخّار في الإشمام قوله: "... واللغة الثالثة: إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل، فيستوي في ذلك ذوات الواو وذوات الياء كقولك: قُول الحقُ، وبُوع المتاعُ، ولم تجئ هذه اللغة في القرآن العزيز؛ لشذوذها وقلة المستعملين لها..."(١).

ومنه قول ابن عصفور: "...وأما (فِعْلُلُ) فحكي منه (زِئْبُر) و(ضِئْبُل)، وذلك شاذّ لا يلتفت إليه؛ لقلة استعماله"(٢).

وهذا لا يعني أن الشاذ في التصريف يعني قلة الاستعمال، بل أحيانا يرتكب الشذوذ الصرفي لأجل كثرة الاستعمال، وقد سبق النحاة الأوائل في الإشارة إليه وتقريره، فقد كان كثرة الاستعمال مسوغا لارتكاب الشاذ تخفيفا على المتكلمين، وهذا يدل على أن الألفاظ الكثيرة الاستعمال بين المتكلمين أكثر عرضة للتغيير، قال ابن جني: "وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله"(٣).

وقال في سر صناعة الإعراب: "وإذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من الحذف والتغيير"(٤).

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن الفخّار ٤٣٣/٢.

(٢) الممتع لابن عصفور ٦٩/١.

(٣) كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)،قرأه وعلق عليه: مروان العطيه،شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م ، ٦٠.

(٤) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، ٣١٦/١.

ويرى الأنباري أن ما طرأ على اللفظ من حذف أو إدغام وغيره لكثرة الاستعمال ليس بقياس إذا خالف ما عليه أصل الباب، فقال: "الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف"(١).

ويظهر من ذلك أن النحاة فسّروا كثير من الظواهر الشاذة عن أصل بابها بكثرة استعمالها، واعتبار كثرة الاستعمال على لارتكاب الشذوذ الصرفي، وهذا جيد إذ أن كثيرا من الصيغ يطرأ عليها الحذف والتغيير لكثرة استعمالها ولنزوع اللفظ للخفة والسهولة على المتكلم مما يوسع دائرة الشذوذ الصرفي ويؤكد ارتباط هاتين العلتين ببعضهما في تفسير كثير من مظاهر الشذوذ الصرفي.

**

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ، ٢/٥٣٢-٥٣٣.

المبحث الثالث

مراتب الشذوذ الصرفي وموقف نحاة الأندلس منه

أولًا: مراتب الشذوذ الصرفي عند نحاة الأندلس

يتفاوت الشذوذ الصرفيّ على درجات عند نحاة الأندلس، فهو ليس في درجة واحدة، وهذه الدرجات مستنبطة من أحكامهم الصرفية على الشذوذ الصرفيّ، فبعضها يقفون عند الحكم بالشذوذ فحسب وهذا الغالب، وبعضها الآخر يصنّفون فيه درجة الشذوذ الصرفيّ الواقع في الحكم، وهذه الدرجات مصنفة حسب بعدها عن القياس الصرفي –حسب رأيي– وهي على النحو الآتي:

أولًا: غاية الشذوذ: ويرادفه الشاذّ جدًا، ويعني أن الشذوذ الصرفيّ الواقع في المسألة خالف القياس مخالفة كبيرة، ومن ذلك قول الشاطبي: "... فأجاز كما ترى تصغير العجز دون الصدر، والعرب لا تقول هكذا، وإن قالته فعلى غاية من الشذوذ لا يعتمد عليه"(١)، وفي موضع آخر حكم على أن ترك التاء في نحو (أقام إقامًا) و(أناب إنابًا) جائز، وفي نحو (التعدية والتعزية) فترك التاء شاذّ جدًا"(٢).

ثانيًا: غريب شاذّ: وهذا أعلى درجة في الشذوذ الصرفيّ من سابقه، وهو قليل الارتكاب في المسائل الصرفية إذ لم أقف إلّا على مسألة واحدة عند ابن عصفور في قوله: "... وعلى مُفعُول، وهو غريب شاذ، نحو (مُغرُود) و (مُعلُوق)"(٣).

ثالثًا: الشاذ النادر: ويأتي بمنزلة أعلى من سابقيه، وذلك نحو: "... و(فَعِالاء) لم يأت منه إلا القِصَاصَاء، قالوا: وهو نادر شاذّ، ولم يثبته سيبويه"(٤). ونحو:

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٧/ ٣٢٣.

(٢) يُنظر المصدر السابق ٤/ ٣٤٨.

(٣) الممتع لابن عصفور ١٠٨/١.

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي ٤٠٠/٦.

"...كَهَلات و كَهْلات، بالفتح والإسكان، والإسكان أشهر، وهذا حرف شاذ نادر فلا يقاس عليه"(١).

رابعًا: الشاذ الذي لا يلتفت إليه: وهذا يرادف الشاذّ الذي لا يُقاس عليه، ويعتبر أكثرها وقوعًا وقد مرَّ ذكر أمثلة عليه، فلا مسوغ للتكرار في هذا الموضع.

فالمتأمل في قلة الأمثلة الواردة يتبين له أن نحاة الأندلس لم يعمدوا إلى تصنيف الشذوذ الصرفيّ إلى درجات حسب بعده عن القياس، وإنما يكتفي غالبهم بتصنيف الشذوذ الصرفي بكونه حكمًا خارجًا عن القياس الصرفي فحسب.

ثانيًا: الشذوذ الصرفي بين القلة والكثرة:

لم يعتن نحاة الأندلس في تصنيف درجة الشذوذ الصرفيّ حسب بعده عن القياس الصرفي، ولكن نجد منهم اهتمامًا في بيان مدى وقوع الشذوذ الصرفيّ في المسائل الصرفية، قلةً وكثرة، وصُنف هذا البيان إلى ثلاثة أقسام، تتضمن ما يلي:

الأول: الشاذّ الكثير: ويعني أن هذا الشذوذ بلغ كثرة عددية، وهذه الكثرة تخالف القياس، والقاعدة المطردة في الباب، ومن ذلك نحو: "وتأتي في اللفظين المختلفين، نحو (العمرين) في أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– و(القمرين) في الشمس والقمر، وهو كثير مع شذوذه عن القياس"(٢).

ومن الشاذّ الكثير قول ابن أبي الربيع في إبدال التاء من الواو قوله: "ليس بقياس، وإن كان كثيرًا"(٣).

الثاني: الشاذ القليل: وهو أقل من سابقه، بحيث يشذّ عن الباب ألفاظ قليلة معدودة، تتجاوز الثلاثة دون أن تتعدى السبعة–حسب المسائل التي وقفتُ عليها–

(١) المصدر السابق ٤٧٦/٦.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٧٩/١.
(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٩٢٦.

وهي كالآتي: "... وكل مؤنث بغير علامة على ثلاثة أحرف نحو (هند) و(قدر) فإنه يلحق في تصغيره (الهاء) إلا ما شذّ، وذلك في ألفاظ يسيرة منها: (حرب) و(قوس) و(درع الحديد)، وقد ذكرها بعضهم، و(عرس) و(عرب) و(ذود) و(الضحا)، فلم يلحق تصغيرها الهاء"(١).

ونحو: "... وإن كان مضارعه مكسور العين، كان المصدر على مَفْعل بفتح العين إلا ثلاثة ألفاظ شذت، وهي: المرْجِع، والمحضِر، والمعجِز، فجاءت مكسورة العين"(٢). وكذلك نحو: "... وشذّ من ذلك منكر ومناكير، ومفطر ومفاطير، وموسر ومياسير"(٣).

الثالث: الشاذ المحفوظ: وهذا أضيق دائرة في الشذوذ الصرفيّ، إذ لا يحفظ عن العرب سوى لفظة واحدة فقط خارج اطراد الباب ومن ذلك قول الأعلم: "...وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على (فُعَلاء) لا يعرف غيره وهو تقوى وتقواء، ولما شذّ غيروا الياء فيه إلى الواو وكان حقه أن يكون تقياء، ولا يعرف غيره فيما حكاه البصريون"(٤).

ونحو قول ابن هشام اللخمي: "... فلما لم تثبت الهاء علمنا أنه فَعول، وأنه بمعنى فاعل، وكذلك ما أشبهه، وقد جاء حرف شاذّ، قالوا: هي عدوة الله"(٥).

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١٠١٦/٢.
(٢) المقرب لابن عصفور ٥٠٩.
(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٢٢١/٧.
(٤) النكت للأعلم الشنتمري ١٠٢٩/٢ .
(٥) شرح الفصيح لمحمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، (ت:٥٧٧)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم،الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م،٢٠٢.

وكذلك نحو قول اللبلي: "... وشذّ من هذا الباب حرف واحد فقط، قالوا: أبى يأبى، فإنه جاء على فَعَل يَفْعَل بفتح عين الماضي والمستقبل جميعا"(١).

ثالثًا: موقف نحاة الأندلس من الشذوذ الصرفيّ:

كما مرَّ أن نحاة الأندلس لم يستقرئوا اللغة، ولم يأخذوا من العرب أنفسهم، ولم يقفوا على لهجات القبائل، فيصنفوها من حيث الفصاحة وعدمها، وهذا لا يعني أن نحاة الأندلس وقفوا موقف الحياد فيما نُقل إليهم ممن سبقهم من النحاة؛ ولذا فإن خلاصة ما قدمه هذا المبحث معزوة إلى موقفهم من الشذوذ الصرفيّ: كظاهرة مخالفة للقياس.

ومن اللافت للنظر أن موقف نحاة الأندلس من الشذوذ الصرفي يكاد يتشابه، فلا نجد منهم من أجاز القياس على الشذوذ الصرفي قلَّ أو كثُر, ولم يتوسعوا في القياس على الشاذّ، أو يحملوا على الشذوذ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، ومن ذلك نحو: "... ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذّا نحو العشا في العين، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ، والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه".(٢)

ومنه رفض ابن عصفور لرأي البغداديين لما فيه من حمل على الشذوذ في قوله" وزعم البغداديون أن (سيَّدا) و (ميَّتا) على وزن (فيْعَل) بفتح العين والأصل (سَيّد) و (مَيّت) ثم غُيِّر على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى (بصرة)

(١) بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لشهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي النحوي، (ت: ٦٩١هـ)، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ٦٣.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ٥٥١-٥٥٢.

(بِصري) فكسروا الباء...وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن"[١].

ونحو: "... لأن جمعهم أبناء على بنين، وابنة على بنات من الشاذ، ولا يقاس على شاذ"[٢].

فهذه إشارة صريحة لرفض القياس على الشاذّ، بالإضافة إلى ما ذكرناه من شواهد في أن الشاذّ يحفظ، ولا يقاس عليه، ويوقف على ما سُمع من العرب، فلا يقاس عليه.

وكل ذلك يعني تمسك نحاة الأندلس بالقياس الصرفيّ، فلا يعوّلون على الشذوذ الصرفيّ، ولا حجة فيه، ومن ذلك نحو: "... فأما ما حكاه الكوفيون من قول بعضهم: (التقت حَلْقَتا البطان) فشاذ لا يلتفت إليه"[٣]، ونحو: "...والعرب لا تبني المفردات من الجمل إلا شذوذًا، نحو ما جاء في النسب من قولهم: عبشمي، وعبقسي، ونحو ذلك فهو من القلة، بحيث لا يلتفت إليه، ولا يبنى عليه"[٤].

وهذا لا يعني رفضهم للشذوذ الصرفيّ دائمًا، وإنما قد يُحمل اللفظ على الشذوذ إذا كان حمله على غيره يخرجه من كلام العرب ومن ذلك نحو ما قرره ابن عصفور: "... والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في (ورنتل) شذوذًا، وهو أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة (فَعْلَوى) لأن ذلك بناء لم يثبت في كلامهم"[٥].

**

(١) الممتع لابن عصفور ٢/٤٩٩-٥٠٠.
(٢) النكت للأعلم الشنتمري ٢/٩١١.
(٣) المقرب لابن عصفور ٤١٧.
(٤) المقاصد الشافية للشاطبي ٧/٣٢٢.
(٥) الممتع لابن عصفور ١/١٢٤.

المبحث الرابع

سبل معالجة المظاهر الصرفية الشاذة عند نحاة الأندلس

لم تكن البيئة الأندلسية بيئة استقراء للغة، أو تقعيد للقواعد كما مرَّ، إلا إن ذلك لم يكن عائقًا أمام نحاتها في توجيه الظواهر الصرفية الشاذة المخالفة للمطرد، ومحاولة تحقيق الاتساق بين النص والقاعدة، وقد سلكوا في ذلك سبيلين هما: التأويل الصرفي، والتعليل الصرفي.

وسيلقي هذا المبحث الضوء على موقف نحاة الأندلس من الظواهر الصرفية الشاذة بالتأويل أو التعليل، ومدى عناية نحاة الأندلس بالالتزام بالقواعد التي نص عليها النحاة قبلهم.

أولًا: التأويل الصرفي عند نحاة الأندلس

تضمنت المعاجم العربية كلمة التأويل في معانٍ مختلفة، منها: أن التأويل من آل الشيء يَؤُول إلى كذا، بمعنى رجع إليه وارتد، والأوْل الرجوع[١]، وآل الشيء إلى كذا صار إليه، وأوّلته أي صيّرته إليه[٢]، والإيالة السياسة، يقال حسن الإيالة أي حسن السياسة[٣]، وعند ابن فارس في الصاحبي أن التأويل آخر الأمر وعاقبته[٤]، وذكر الأزهري في التهذيب: "أُلْنا وإِيلَ علينا، أي سُسنا وساسُونا"[٥] .

---

(١) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل،جمال الدين ابن منظور الأنصاري(٧١١) دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، ٣٢/١١.

(٢) تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)،تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي،بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ٣٣٠/١٥.

(٣) لسان العرب لابن منظور ١١/ ٣٤.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥)، الناشر: محمج علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ١٤٥.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري ٣١٤/١٥.

ويُعرّف التأويل بأنه "نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ"(١), وجاء في تهذيب اللغة "أوّلَ يُؤوِّل تأويلًا، وثلاثيه آل يَؤُولُ أي رجع وعاد، وهو تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"(٢).

أما في الاصطلاح فلم أقف –فيما اطلعت عليه من مصادر– على تعريف دقيق عند النحاة الأولين، رغم توسعهم الواضح في استعماله، إلا أنهم لم يحدّوا له حدًا، أو يصطلحوا على تعريف له، فلا نجد أنهم تناولوا التأويل في كتبهم ابتداءً من سيبويه والفراء، ومن بعدهم: كالمبرد والزجاج وأبي علي الفارسي وابن جني. وظل هذا المصطلح عائمًا حتى نهاية القرن السابع والثامن، وكان أول من عرّفه أبو حيان بقوله: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"(٣).

ولم يغفل نحاة الأندلس جانب التأويل في معالجة المظاهر الصرفية الشاذة، ولذا نجد تنوعًا في وسائل التأويل عندهم **ولعلي أقف على وسيلتين فقط هما:**

أ/ التأويل بالحذف:

يعد الحذف أحد وسائل تأويل النصوص الخارجة عن قواعد اللغة، وهو من أبرز مظاهر التأويل لا سيما التأويل النحوي؛ لاتصاله المباشر بأجزاء النص والتراكيب النحوية، مما يُمكِّن النحوي من تقدير العوامل المحذوفة بما يستقيم مع القاعدة النحوية. أما التأويل الصرفي فهو مقتصر –حسب المسائل التي عالجها

(١) لسان العرب لابن منظور ٣٣/١١.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الاندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ٣٠٠/٤.

المبحث– على حذف بعض الأحرف أو الحركات بما يحقق الاتساق في البناء الصرفي، وسأقف على بعض المسائل ومنها قول ابن الفخَّار في باب النسب: "...وأما قول الناس في النسب إلى المرية مريني، فإنه من لحن العامة، وإنما القياس مروي؛ لأنه فعيلة، فلما حذفت تاء التأنيث لمجيء ياء النسب أتبعتها الياء المزيدة في الحذف، ثم فتحت العين كما فتحتها من نَمِر، فانقلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبت إليها كما تنسب إلى رحى، فوجب أن تقول: مروي..."(١) .

وفي الباب نفسه قال: "... لمَّا كان من كلامهم أن يحذفوا الحرف لأمر واحد نحو قولهم في قريش وهذيل وثقيف، قُرشي وهُذلي وثَقفي، كان الحذف واجبًا فيما تضاعف فيه التغيير؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير لاسيما في الباب الذي أول أمره مبني على التغيير، فما جاء من هذا الضرب غير مغير لم يحذف منه إلا تاء التأنيث فهو شاذ موقوف على السماع"(٢)، ثم قال "... فيلزم مما تقدم أن قولهم: قرشي وهذلي وثقفي من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وقد تقدم ذلك، وإنما هو على مذهب سيبويه، وأما أبو العباس فهو عنده قياس لكثرة ما جاء من ذلك، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لما لم يكن فيه تاء لم يحذف منه شيء؛ لأن حذف ذلك مما تقدم إنما ألزمه الأنس بحذف التاء؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير في الباب الذي كَثُر فيه التغيير، فوجب ألا يحذف شيء إلا إذا كان له ما يأنس به"(٣) .

وفي جمع المذكر السالم قال الشاطبي: "... وظُبَةُ السيف حدّه، وهي من الواو، ورِئَةُ: أصلها الياء ؛ لقولهم رأيتُه إذا أصبتَ رئَتَه، فهذا الباب كله على غير

(١) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٣/ ١١٣٤.
(٢) المصدر السابق ١١٣٣/٣.
(٣) المصدر السابق ١١٣٥/٣.

قياس، بل إنما مجراه مجرى التكسير، ولذلك غُيّرت أوائل المفردات في الجمع فقالوا في قُلة قِلون ،وفي ثُبة ثِبون، وفي سَنة سِنون، والهاء فيها كلها عوض من المحذوف، ولما كانت تحذف في الجمع أتوا بهذا الجمع المخصوص عِوضًا من ذلك المحذوف"(١).

ومما أُوّل بحذف الحركات نحو: "... فحكم لـ "رَفَضات" وهو اسم، بحكم الصفة، ألا ترى أن "رَفْضات" جمع "رَفْضة"، و "رَفْضة" اسم، والاسم إذا كان على وزن "فَعْلة" وكان صحيح العين، فإنه إذا جمُع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعا لحركة فائه، نحو جَفْنة و جَفَنات وقَصْعة وقَصَعات ، وإن كان صفة بقيت العين...فكان ينبغي –على هذا– أن يقول "رَفَضَات" إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حُكم لها بحكم الصفة فسكن العين"(٢).

ب/ التأويل بالزيادة، وهو أحد الأساليب التي لجأ إليها نحاة الأندلس في ردَّ المسائل المخالفة للمطرد، ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن الزيادة مكملة لدعوى الحذف في الصورة الذهنية إذ يقول: "فكما هذه الصورة الذهنية قد فَرَضَت من قبل في أسلوب الحذف في وجود صيغ لا وجود لها بالفعل في ظاهر النص لتكمل أطراف العمل النحوي وأركان الجملة، فإنها تفترض زيادة بعض الصيغ وتلغي ما لها من تأثير"(٣)،

ويرى ابن يعيش أن الزيادة هي: "إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها إما لإفادة معنى كألف ضارب و واو مضروب، وإما ضرب من التوسع في اللغة نحو ألف حمار، و واو عمود، و ياء سعيد" (٤).

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ١٨٨/١.

(٢) الضرائر لابن عصفور ٨٥.

(٣) أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ٢٦٧.

(٤) شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي ، المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت:٦٤٣) قدم له الدكتور إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ٣١٤/٥.

وتقع غالبا في الأحرف كإظهار التضعيف، وقطع ما حقه الوصل، ورد المحذوف، كما تزاد الحركات أيضا لمناسبة الأحرف، ومن الشواهد الصرفية المؤولة بزيادة الأحرف وما يترتب عليه من تحريك الساكن نحو: "... وكان المبرد يقول: من لم يقل "فمي" فحقه أن يرده إلى الأصل، الأصل فوه فيقول: فُوهِي. وإنما ذهب سيبويه في فموي إلى قول الشاعر:

هما نفثا في فيَّ من فَمَويهما على النابح العاوي أشدَّ رجامِ(١)

فلما ردَّ الواو في التثنية، وجب ردها في التثنية... فإن قال قائل: لمَ ردَّ الشاعر الواو في التثنية، والميم بدل منها؟ قيل له: لا ينكر في الضرورة مثل ذلك؛ لأنه ربما زيد على الكلمة حرف من لفظ ما هو موجود فيها، كقولهم: قطن وجبن فكيف من لفظ ما قد غُيِّر؟"(٢).

ومما خرج عن اطراد القاعدة الصرفية وأُوِّل بالزيادة ما ذكره أبو جعفر اللبلي في باب الزائد على الثلاثي: "...وكذلك مضارع كل فعل على وزن "تَمَفْعَلَ – يَتَمَفْعَلُ" نحو: تَمَسكَنَ وتَمَدْرَعَ. قال سيبويه وهو قليل. قال المؤلف(٣): وزاد بعضهم تَمَنْدر وتَمَخْرَق وتَمَنْطقَ و تَمَغْفَرَ وما كان على وزنه فإنه يجيء على يَتَمَسْكَنُ ويَتَمدْرعُ ويَتَمَنْدَل ويَتَمَخْرق. وهذه ألفاظ شاذة ولا أذكر سوى هذه الألفاظ وإنما الكلام تدرّع وتسكَّن وتَنَدَّل و تَنَطَّق وإنما كان شاذًا لخروجه عن القياس بزيادة

(١) البيت للفرزدق،ينظر ديوان الفرزدق،شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي عافور،دار الكتب العلمية،لبنان،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، ٥٤١، وفي التعليقة لأبي علي الفارسي ١٩٣/٣، الخصائص لابن جني ١٧١/١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦٦/٢.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري ٨٩٨/٢.

(٣) أبو جعفر اللبلي.

الميم ثانية، وحكمها أن تزاد أولًا في الموضع الذي لا تزاد فيه الواو لأنها صارت خلفًا منه"(١).

وفي المصادر التي يُراد بها المرة الواحدة أو الهيئة المخصوصة قال الشاطبي: "... وكذلك إذا لم يكن في المصدر زيادة إلا أنه على غير بناء "فَعْل" إنما يؤتى فيه بـ"فَعْلة" كبطِر بَطْرَةً، وهَدَيْتُه هَدْيَةً، وحَلَب حَلْبةً، وحَلَف حَلْفَةً ، ونحو ذلك فلا يتعدى "فَعْلَة" أصلًا، ووجه ذلك أن منزلة "الجَلْسَة" من "الجلوس" منزلة التَّمْرة من التَّمْر، فالأصل في الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء، فالأصل "الجَلْس" في "جَلَسَ" والقَعْد في "قَعَدَ" و "الكَذْب" في "كَذَب"، إذا قلتَ: القعود والجلوس فقد ألحقت في المصدر ما ليس في الفعل، مع أن هذه الزيادة غير لازمة، إذ قد يجيء فيه "فَعْل" بلا زيادة كما يجيء بالزيادة، فتقول: جَحَد جَحْدًا و جُحودًا، وأتى أَتْيًا وإتْيَانًا، ونحو ذلك، بخلاف مصدر المزيد فيه كـ"اسْتفْعَلَ، و أَفْعَل" فإن الزيادة في المصدر لا بد منها، فلذلك فرّقوا بين مصدر الثلاثي إذا أرادوا به المرّة ومصدر غير الثلاثي. هذا معنى تعليل سيبويه، وشذَّ في هذا النوع: أَتَيْتُه إِتْيَانَةً واحدة، ولقِيتُه لِقَاءَةً واحدة... يعني أنه إذا أراد نوعًا من الفعل مخصوصا، أو هيئة منه، فأرادوا أن يُشعِروا بذلك، ويَدلوا عليه باللفظ أتوا بالمصدر على "فِعْلَة" مكسور الفاء ملحق الهاء كـ "جِلْسة" إذا أرادت بها ضربًا من الجلوس"(٢).

ويتضح مما سبق أن وسائل التأويل تعدد عند نحاة الأندلس، وحملهم على ذلك محاولة الاتساق بين المسموع عن العرب وبين نص القاعدة الصرفية، وقد يظهر في بعض تأويلاتهم محاولتهم إزاله اللبس الواقع في بعض الصيغ، وظاهر تأويلاتهم موافقة البصريين في تأويلهم لما خالف اطراد القاعدة الصرفية، وهذا ظاهر من استدلالهم ببعض آراء نحاة البصرة.

---

(١) بغية الآمال لأبي جعفر اللبلي ٨٨.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٣٦٥/٤.

ومن الملاحظ في مسائل مخالفة الاطراد الصرفي أن نحاة الأندلس لا يعمدون إلى التأويل في كل المسائل المخالفة للمطرد وإن وجد تأويلها عند النحاة من قبلهم، وهذا يدل على أنهم لا يعمدون إلى التأويل في كل المسائل وإنما يتطرقون إليه في بعضها، كما يدل على أن نحاة الأندلس لهم خصوصية مستقلة في آرائهم إذ أنهم لا يعمدون إلى تأويل المسألة حتى وإن سبق تأويلها من النحاة المتقدمين، كما يدل أيضًا عدم خوضهم في مسائل الخلاف النحوي والتعقيب على آراء من سبقهم.

ثانيًا: التعليل الصرفي عند نحاة الأندلس

يعدّ التعليل ركنًا مهمًا في الدرس النحويّ، وأصلًا من أصوله، والعلة في اللغة تدور حول عدة معانٍ، منها: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه، ومنه اعتل الرجل علَّة صعبة، وهذه علته أي سببه(١)، وهذه علة لهذا أي سبب(٢)، أما في الاصطلاح فهي "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينًا من التعبير والصياغة"(٣).

(١) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢هـ) (١٩٦٥– ٢٠٠٢م) ، ٤٨/٣٠.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت:٤٥٨) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ٩٥/١

(٣) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثية، الطبعة الأولى، ١٣٨٥– ١٩٦٥م، ٩٠.

ويرى الدكتور حسن الملخ أن التعليل هو: "تفسير اقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة، فهو تفسير؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويًا سواء كان ذلك ظاهرًا في المراد أو غير ظاهر، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في جملة (جاء زيد) بأنها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصبة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها شابهت (أنّ) الناصبة للاسم فنصبت"(١).

وقد اهتم نحاة الأندلس بالتعليل، ولم تكن العلة الصرفية عندهم ذات طابع واحد، وإنما كانت تتنوع حسب الأمثلة الصرفية التي يواجهونها؛ لتفسير خروج بعض النصوص عن القاعدة الصرفية؛ مما يدل على أن نحاة الأندلس لم يقفوا عند الظواهر الصرفية على ما نُقلت إليهم من المشرق، وإنما حاولوا –جاهدين– تفسير هذه الظواهر، وإيجاد وجهٍ لها، يستقيم مع القاعدة الصرفية، أو الاستناد إلى علل نحاة المشرق قبلهم؛ مما أدى إلى تنوع العلل الصرفية في الأمثلة، وسأقف على جانبين من العلل عندهم وهما علة الاستثقال وعلة التخفيف.

أ/علة الاستثقال

تعد أكثر العلل الصرفية تداولًا عند نحاة الأندلس، وأكثرها انتشارًا، ومن الأمثلة التي علّل بها نحاة الأندلس الخروج من القاعدة الصرفية؛ للثقل، وعلة الاستثقال تكون في استثقال حرف أو حركة فيؤخذ بما هو أسهل منها وأخف، ومن ذلك نحو ما ذكره الأعلم الشنتمري في باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم، وليس بمطرد: "كلام سيبويه في هذا الباب بيّن، وأنا أذكر بعض ما أتى به لأبسطه وأزيده بيانًا. فمن ذلك: ستٌّ، وهو شاذ، وأصله: سدس، والدليل على شذوذه أنه لو

(١) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، تأليف حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ٢٩.

كان يلزم فيه الإدغام لوقوع الدال الساكنة بين السينين لكان يلزم في سدس الشيء ست، وفي سدس أظماء الإبل: ست، وذلك لا يقوله أحد، وإنما شذَّ ست وستة في الإدغام، لأنهما اسمان للعدد وبعدهما في الكلام كثير، فاستثقلوا السينين المتطرفتين وبينهما دال، والدال قريبة المخرج من السين فكأنها ثلاث سينات، والدال تدغم في السين"(١).

ومثله كذلك قوله في باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا:

"... وقال غيره(٢): يحب بالكسر أصله يحبٌ من قولك: أحبَّ يحبُّ، وشذوذه: أنهم أتبعوا الياء المضمومة الحاء كما قالوا: مِغِيرَةُ. وهذا القول أقوى لأن الكسرة بعد الضمة أثقل وأقل في الكلام فالأولى أن يظن أنهم اختاروا الشاذ عدولًا عن الأثقل"(٣).

وفي باب تصغير الرباعي قال ابن خروف: "... وأما باب (فَعَال) كـ(سَمَاء)، و (فِعَال) كـ(رِدَاء)، و(فُعَال) كـ(زُهَاء)، و(فَعِيل) كـ(عليٍّ)، و(فَعُول) كـ(عَدُوٍّ) فإن شئت حذفت الياء الأخيرة على غير قياس لاجتماع الياءات، وأعربت الباقي؛ فقلت (سُمَيٌّ)، وإن شئت أعللتها إعلال (قُوَيْض) في تصغير (قاضٍ)،

(١) النكت للأعلم الشنتمري ١٢٧٤/٢.

(٢) يقصد غير سيبويه، ولم ينسب القول لأحد بعينه، يُنظر المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)،تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي،بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٣٣٢/٤، وشرح شافية ابن الحاجب لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي ركن الدين (ت:٧١٥هـ) تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية،الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٦٥١/٢.

(٣) المصدر السابق ١٠٧٦/٢.

استثقلت الحركة في الياء، فحذفتها، وحذفت الياء للساكنين؛ قلتَ: (سُمَيٍّ) فصار منقوصًا –وهو القياس– والأول مسموع"(١) .

وقال ابن عصفور في باب الإدغام "... ولأجل تعذر الإدغام شذَّ بعضهم ، فحذف التاء من (يستطيع) لمَّا استثقل اجتماع المتقاربين، فقال: (يسطيع)"(٢).

وذكر أبو جعفر اللبلي في أصل كلمة "يَدِجُها": "وقوله (يَدِجُها) كان أصله يَوْدِجها، فخرج على قياس وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، بحذف الواو؛ استثقالًا لها بين ياء وكسرة"(٣) .

فالظاهر من هذه الأمثلة أن مخالفة المطرد، وارتكاب الشذوذ في بعض الأمثلة إنما نتج عدولًا عن الثقل في بعض الصيغ كاجتماع المتقاربين سواء أحرف أو أحرف وحركات.

ب/ علة التخفيف:

يميل نحاة الأندلس في تعليلاتهم إلى الأخذ بأسهل الوجوه، وأخفها؛ لذا يعللون بعض الظواهر الخارجة عن القياس الصرفي بالنزوع إلى الأخف والأسهل، وهذه العلة تأتي في المرتبة الثانية من العلل الصرفية شيوعًا عند نحاة الأندلس بعد علة الاستثقال، وهي من العلل التي يكون فيها حذف أو إبدال يجعل من اللفظ أخف في التركيب وأكثر استساغة على اللسان ومن الأمثلة على ذلك في الوقف: "وأنشد في الباب للبيد:

وقَبِيـــلٌ مِـــن لُكَيْـــزِ شـــاهِدٌ رَهْـطُ مَرْجُـومٍ ورَهـطُ ابـنِ المُعَـلِّ(٤)

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/١٠٢٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٧١٥.

(٣) تحفة المجد الصريح لأبي جعفر اللبلي ٢٩٤.

(٤) سبق تخريج البيت ص:٣٢

الشاهد في حذفه ألف (المعلى) في الوقف ضرورةً، شبهها بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة نحو قاضٍ وغازٍ، وهذا من أقبح الضرورات؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو، وكذلك الفتحة لأنها من الألف"(١).

فظاهر المثال الصرفي أن الضرورة هنا غير مستساغة عند الأعلم الشنتمري لانتفاء الحاجة إذ أن الألف أخف من غيرها مما لا يستوجب حذفها.

وفي حذف الياء نحو: "ولا تحذف أصلًا إلا من لفظتين شذتا، وهما "يَبِسَ" و"يَئِسَ" في مضارع "يَبِسَ" و"يَئِسَ". وأصلهما "يَيبِس" و"يَيئِس" فحذفت الياء؛ لوقوعها بين ياء وكسرة: كما حذفت الياء من "يَعِد" تشبيهًا بها في أنهما حرفا علة، وقد وقعا بين ياء وكسرة، وإنما لم تحذف الياء باطّراد، إذا وقعت بين ياءٍ وكسرة؛ لأنها أخف من الواو"(٢).

وهذا المثال يبين اطراد الحذف في الياء أكثر من الواو لكونها أخف منها، وكذلك حذف الياء لوقوعها بين ياء وكسر وهذا فيه من الثقل المستكره، ولعل هذا يبرهن على ما سبق قوله في الأمثلة السابقة من استكراه ارتكاب الضرورة بحذف أو غيره إنما كان لمسوغ الثقل ، ومتى انتفى هذا المسوغ فإن نحاة الأندلس يستكرهون مخالفة المطرد وارتكاب الشذوذ الصرفي.

وعلل ابن عصفور شذوذ بعض الأسماء بالتخفيف ومن ذلك ما جاء في باب الإدغام: "وأما (عَلماء بنو فلان) فأصله (على الماء)، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فاجتمع اللامان: لام (على) مع لام التعريف فاستثقل ذلك، مع أن ذلك قد كثر استعمالهم له في الكلام، وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس

(١) تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري ٥٦٤.
(٢) الممتع لابن عصفور ٤٣٧/٢.

كذلك، فحذفت لا (على)؛ تخفيفًا لمّا تعذر التخفيف بالإدغام. فهذا وجه الأسماء التي شذت"[١].

وفي موضع آخر سوّغ الشذوذ لعلة التخفيف، فقال في باب المعتل الفاء: "وإنما كان الشاذ من (فَعِل يَفْعِلُ) فيما فاؤه واو أكثر من الشاذ منه في الصحيح؛ لأنه شذوذ، يؤدي إلى تخفيف اللفظ بالحذف"[٢].

إن المتأمل في الأمثلة السابقة يجد أن ثمة تقاربًا بين علتي الثقل والاستخفاف، وهذا التقارب إنما كان لالتقائهما في أبواب صرفية متشابهة كالحذف والإدغام والإبدال وتغيير الحركات، وقد لجأ إليها نحاة الأندلس اتباعا لسنن العرب في كلامها، وكذلك ما سبق إليه النحاة من قبلهم في العدول عن الصيغ الثقيلة لصيغة أخف منها لنزعة اللغة طلبا للخفة، أو لكراهية اجتماع الأمثال من أحرف وحركات لثقلها الذي يؤدي للحذف أو الإدغام أو البدل طلبا للخفة أيضا، وقد يكون كثرة الاستعمال مسوغا للعدول عن الصيغ الثقيلة لكثرة دورانها في الكلام.

أما علة التخفيف فهي إما لتسكين متحرك أو حذف أحد المضعفين أو التخلص من أحد الساكنين وغيرها من المسببات الصرفية التي لا تورث ثقلا في بنية الكلمة، ولعل هذا التدقيق اللطيف يوضح الحد الفاصل بين العلتين للتفريق بينهما.

وهاتين العلتين لا تعكسان صورة التعليل الصرفي عند نحاة الأندلس لمظاهر الشذوذ الصرفي، وإنما ثمة علل أخرى كعلة اللبس والتقاء الساكنين وعلة الفرق، وعلة الكراهية، وغيرها من العلل التي تبين عناية نحاة الأندلس البالغة في العلل التعليمية؛ إذ يقصدون من وراء تفسير مخالفة اطراد القاعدة إيجاد سبب، يوضّح

(١) المصدر السابق ٢/ ٦٦٢.
(٢) المصدر السابق ٢/٤٣٥.

للمتلقي القاعدة الصرفية، وعلة الخروج عنها؛ مما يعني أنهم لم يخوضوا في العلل الثواني والثوالث، والبحث في علة العلة، ولعل السبب نزعتهم في محاولة تيسير النحو العربي، وهذا الحكم ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيد بالمسائل الشاذة عن اطراد القاعدة الصرفية.

الخاتمــة

بعد توفيق الله وإعانته وتيسيره، وقفت هذه الدراسة على المظاهر الصرفية الشاذّة عند نحاة الأندلس، وألقت الضوء على جانب مهم من جوانب مخالفة اطراد القاعدة الصرفية، وهي المسائل الصرفية التي حكم عليها بالشذوذ، وتناول نحاة الأندلس لها، وموقفهم منها، وسبُل معالجتهم لما شذّ عن القاعدة الصرفية، وخلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج هي كالأتي:

* تنوع مظاهر مخالفة المطرد عند نحاة الأندلس في مؤلفاتهم، ويعد الشذوذ الصرفي أكثرها شيوعًا وكمًّا.
* أن الحكم على الظاهرة بالشذوذ الصرفي يأتي بعدة ألفاظ كقولهم غير قياس، أو خارج عن القياس، أو ليس بمقيس، وهي تعني ما يعنيه الشذوذ الصرفي في الحكم على الظاهرة المخالفة للمطرد.
* أن القليل والنادر غير المعتبر يعد مرادفًا للشذوذ الصرفي عند نحاة الأندلس في اللفظ وفي الحكم فهو غير معتبر في القياس الصرفي.
* يبين موقف نحاة الأندلس من المظاهر الصرفية الشاذة مدى تمسكهم بالقاعدة الصرفية، والأخذ بها، وهذا لا يعني أنهم أهملوا ما خالفها.
* سلك نحاة الأندلس طريقين في معالجة بعض مظاهر مخالفة المطرد هما التأويل الصرفي والتعليل الصرفي.
* يظهر من تأويل نحاة الأندلس لبعض ما خالف اطراد القاعدة الصرفية أن مصطلح التأويل كان واضحًا عند نحاة الأندلس حتى وإن لم يضعوا له حدّا.
* لا يعمد نحاة الأندلس إلى التأويل الصرفي في كل مسائل مخالفة المطرد، وهذا يظهر مدى استقلاليتهم في عدم تأويل بعض المسائل حتى وإن سبق تأويلها ممن سبقهم.

* لقي التعليل الصرفي اهتماما كبيرا عند نحاة الأندلس بخلاف التأويل الصرفي إذ نجدهم يتتبعون علل من سبقهم في بعض مظاهر مخالفة المطرد، ولعل هذا يدل على ميل نحاة الأندلس إلى التيسير.
* أن موضوع تفاوت اهتمام نحاة الأندلس في التأويل الصرفي والتعليل الصرفي وانعكاس هذا على فكرة تيسير النحو العربي في هذا العصر، يحتاج إلى البحث والدراسة بصورة أوسع.
* سعة إطلاع نحاة الأندلس على الموروث النحوي، يظهر هذا في نسبة الآراء إلى أصحابها ومناقشتهم لتلك الآراء.
* أن الآراء التي استقل بها نحاة الأندلس تعد آراء فردية لا تشكل رأي جماعة نحاة الأندلس، مما يعني أن المدرسة الأندلسية ليست مدرسة مستقلة ذات منهج مختلف أو مذهب نحوي مغاير.

خلصت هذه الدراسة أن نحاة الأندلس تابعوا في غالب آرائهم رأي نحاة المشرق، وهذا يؤيد الرأي بأن المدرسة الأندلسية أطلقت على سبيل التسمح لا على سبيل الاستقلال والمغايرة، وأنها واقعها لم تقدم ما يؤيد استقلالها ووصفها بمدرسة نحوية.

**

قائمة المصادر والمراجع

١- أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، إعداد حمّاد بن محمد حامد الثمالي، إشراف محمد الطناحي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.

٢- أصول التفكير النحوي ،، لعلي محمد أبو المكارم، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٦م.

٣- الإفصاح في الرد على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، لأبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، المعروف بابن الطرواة (٥٢٨هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (٦٨٨)، تحقيق ودراسة الدكتور: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٦- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لشهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي النحوي، (ت: ٦٩١هـ)، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢هـ) .

٨- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، حققه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، تنسيق وفهرسة مصطفى قرمد، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٩- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي النحوي (٦٩١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الملك بن عيضة بن رداد الثبيتي .
١٠- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الاندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١١- التعليقة على كتاب سبويه، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٢- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
١٣- التوطئة لعمر بن محمر بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)،دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع.
١٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت:٣٩٢)، الهئية المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
١٥- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي عافور، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٦– سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

١٧– شرح الفصيح لمحمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، (ت:٥٧٧)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م.

١٨– شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت:٦٤٣) قدم له الدكتور إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

١٩– شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

٢٠– شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف (٦٠٩) ، تحقيق الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٩هـ.

٢١– شرح جمل الزجاجي لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح.

٢٢– شرح شافية ابن الحاجب لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي ركن الدين (ت:٧١٥هـ) تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٢٣– شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ت(٣٦٨)، تدقيق أحمد حسن مدهلي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٢٤– الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٥– ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١، ١٩٨٠م.
٢٦– كتاب الأفعال لمحمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٢٧– كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، قرأه وعلق عليه: مروان العطيه، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٢٨– لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(٧١١) دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٢٩– المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت:٤٥٨)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٣٠– المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)،تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
٣١– المدارس النحوية أسطورة وواقع، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٣٢– المدارس النحوية لشوقي ضيف دار المعارف، الطبعة السابعة.

٣٣– المذكر والمؤنث لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور: طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي– جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٣٤– معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

٣٥– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، = معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٣٦– المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣١/١.

٣٧– المقرب ومعه مثل المقرب المقرب، لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية.

٣٨– الممتع في التصريف لعلي بن مؤمن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٣٩– النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثية، الطبعة الأولى، ١٣٨٥– ١٩٦٥م.

٤٠– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف.
٤١– نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، تأليف حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٤٢– النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،،

* * *